

الجزائر

تتعمّد اوراق المرحلة الانتقالية اكثر هم رفض الشارع واحزاب المعارضة» المسار الدستوري» الذي أتى بعبد القادر بن صالح رئيساً مؤقتاً، ما يجعله الحل السياسي القائم على الحوار مع المعارضة وممثلين عن الحراك، الخيار الضاغط على الجيش

الشارع يرفض الرئيس المؤقت: لحله سياسي يضمن التغيير

رفض الشارع «المسار الدستوري» الذي أوصل رئيس مجلس الأمة السابق، عبد القادر بن صالح، إلى رئاسة الجمهورية لمدة أقصاها 90 يوماً، على أن تُنظّم فيها انتخابات رئاسية لا يحق له الترشح فيها، بناءً على أحكام المادة 102 من الدستور. هذا التطور، الذي كان متوقعاً، وضع النظام، ولا سيما الجيش الذي سرّع من استقالة عبد العزيز بوتفليقة قبل أسابيع، أمام خيارين: الأول يتمثل بالانسحاب على المسار الحالي، وبالتالي استمرار التظاهرات، والثاني طويل الأجل، يتمثل بالبحث عن حل آخر، ربما سياسي، يرضي طموحات المحتجّين، الذين يرفضون تولي «وجود النظام» المرحلة الانتقالية. ولم تخض ساعات على إعلان البرلمان تعيين بن صالح رئيساً مؤقتاً، حتى خرج المئات، معظمهم من الطلبة، في وسط العاصمة، مطالبين برحيله، فيما دعت أحزاب المعارضة إلى استمرار الحراك، رافضة ما سمته فرض سياسة الأمر الواقع، مؤكدة أن «الشعب طالب بالتغيير ولم يطالب بالتدوير». ويحسب ردود الفعل أمس، يبدو أن هناك ستة أسباب لرفض تولي بن صالح مهام الرئاسة: أولاً، كونه من الوجوه القديمة للنظام، إذ

السودان

بوادر تحوّل في موقف الجيش: تفاؤله حذر يسود المعارضة

خط الاعتصام امام وزارة الدفاع اوراقه الاحتجاجات فيه السودان، ووضع الجيش امام مسؤولية تاريخية لتجنيب البلاد فوضه شاملة، بإقناع عمر البشير بالرحيل، فيما تبدو نبعات ذلك الخيار، شبه الوحيد، صعبة على المؤسسة العسكرية نفسها

يُختر المحتجون السودانيون، الجيش، المؤسسة الأقوى في البلاد، بين الانحياز إليهم في مطالبهم بتخني الرئيس عمر البشير، وبين الاستمرار في دعم النظام، وبالتالي، استمرار الأزمة والتظاهرات في العاصمة ومختلف المدن. لكن الجيش، الذي حسم الموقف في انتفاضتي 1964 و 1985 لصالح الشعب ضدّ نظامي الرئيسين إبراهيم عبود وجعفر النميري، له حساسيات تبدو أكثر تعقيداً هذه المرة، تدفعه إلى اتخاذ موقف شبه محايد، وإن رأى البعض أنه «عملياً انحاز إلى الشعب».

شغل منصب رئيس مجلس الأمة (الغرفة الثانية في البرلمان) منذ عام 2002 بتعيين من بوتفليقة، وينتمي إلى «حزب التجمع الوطني الديمقراطي» الذي ظلّ متحافاً مع حزب بوتفليقة لما يقارب 20 عاماً. ثانياً، كون تعيينه يأتي تطبيقاً للمادة 102 بحرفيتها، رغم أنها لا تضمن تحقيق مطالب التغيير الجذري للنظام، علماً أن ظروف تطبيقها كانت متوافرة منذ بدء الاحتجاجات؛ لكونها تطبق في ثلاث حالات، هي: الوفاة أو الاستقالة أو العجز، والأخيرة حالة أقرب بها بوتفليقة في إحدى رسائله قبل الاستقالة.

ثالثاً، رفض المحتجين والمعارضة تولي المرحلة الانتقالية ممّن يعتبرونهم من أفراد الدائرة القريبة

ثالثاً، رفض المحتجين والمعارضة تولي المرحلة الانتقالية ممّن يعتبرونهم من أفراد الدائرة القريبة

ثالثاً، رفض المحتجين والمعارضة تولي المرحلة الانتقالية ممّن يعتبرونهم من أفراد الدائرة القريبة



رفض المحتجون، تولي المرحلة الانتقالية من قبل افراد من الدائرة القريبة من بوتفليقة (اف ب)

السلطة تُستمدّ من الشعب. سادساً، وقوع تزوير علني في العدد الرسمي لأعضاء البرلمان، إذ أعلن بن صالح رئيساً بتصويت 487 عضواً بدلاً من 606 أعضاء، فيما قاطعت الكتل النيابية للأحزاب المعارضة جلسة البرلمان. وبعد الصدمة التي خلفها تعيين بن صالح، اتجهت الأنظار إلى قائد صالح، لكنه احتفى بتأكيد «حق الشعب في الأطمئنان إلى حاضِر بلاده وإلى مستقبلها»، وهو تصريح يفتح مجال التاويل واسعاً، بحسب مراقبين رאו أن الرجل أراد اختبار الحل الدستوري قبل الذهاب إلى حل آخر، خصوصاً أن ظهوره أمس كان لأول مرة منذ إعلان استقالة بوتفليقة، كما لو أنه أراد تمرير «المسار الدستوري» من دون أن يكون هو في الواجهة، على أن يتدخل خلال الأيام المقبلة لغرض حل سياسي، بعد أن يكون الحل الدستوري قد استنفد إمكانياته. لكن ما هي الحلول الممكنة الآن؟ تبقى مسألة استقالة بن صالح حلاً لاخصاص غضب الشارع، حينها سيضطر نواب البرلمان إلى انتخاب شخصية توافيقية غير محسوبة على النظام، لتولي منصب رئيس مجلس الأمة، وقيادة المرحلة الانتقالية، على أن يتبع ذلك تشكيل حكومة تكنوقراطية تحظى بموافقة الشارع، وهيئة مستقلة للإشراف على تنظيم الانتخابات، أو الركون إلى مطلب المعارضة، أي الاتفاق على «هيئة رئاسية» أو شخصية مقبولة من الجميع تقود المرحلة المقبلة. وهو ما جدد حزب «العمال» الدعوة إليه في بيان أمس، اعتبر فيه أن «جلساً تأسيساً وطنياً مكوناً من ممثلين حقيقيين نقوضهم مختلف التعاطي غير المسبوق لقوات الأمن مع مسيرات الطلبة أمس، حين استخدمت خراطيم المياه، وذلك بعد يوم من إرسال وزير الداخلية، صلاح الدين دحمون، إلى المدير العام للأمن الوطني، عبد القادر بوهديّة، تعليمات بإمره فيها بمنع تنظيم المسيرات في العاصمة خلال أيام الأسبوع، ما عدا الجمعة. خامساً، كون التطبيق الحرفي والشعب إلى استفتاء أو التشريع رابعاً، أو المادة 102 فنرض الأذهاب إلى انتخابات رئاسية في ظرف

ثلاثة أشهر، بإشراف حكومة نور الدين بدوي الحالية، التي تمتع الولاية الرابعة الأخيرة لبوتفليقة، إلى أن وصفها رئيس أركان الجيش، أحمد قايد صالح، أخيراً بـ«العصافية»، رغم أن الدستور يقبّد صلاحيات «الرئيس المؤقت» بما يضمن عدم تعاميه في الحكم؛ فهو لا يمكنه إعلان حالة الطوارئ أو إعلان الحرب أو توقيع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام، كذلك لا يمكنه إصدار عفو أو خفض العقوبات أو استبدالها أو دعوة الشعب إلى استفتاء أو التشريع رابعاً، أو المادة 102 فنرض الأذهاب إلى انتخابات رئاسية في ظرف

ثلاثة أشهر، بإشراف حكومة نور الدين بدوي الحالية، التي تمتع الولاية الرابعة الأخيرة لبوتفليقة، إلى أن وصفها رئيس أركان الجيش، أحمد قايد صالح، أخيراً بـ«العصافية»، رغم أن الدستور يقبّد صلاحيات «الرئيس المؤقت» بما يضمن عدم تعاميه في الحكم؛ فهو لا يمكنه إعلان حالة الطوارئ أو إعلان الحرب أو توقيع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام، كذلك لا يمكنه إصدار عفو أو خفض العقوبات أو استبدالها أو دعوة الشعب إلى استفتاء أو التشريع رابعاً، أو المادة 102 فنرض الأذهاب إلى انتخابات رئاسية في ظرف

إعلان رسمي بهذا الانحياز، والبدء بترتيبات للانتقال الديموقراطي». كذلك، ترى المحلثة باسم التجمع، حاجة فضل كرنديسن، أن توجه المعتصمين إلى الجيش «لم يكن اعتباطياً»، وأن الأخير «ما زال حافلاً بالكثير من الشرفاء والوطنيين». لكن وسط هذا التفاؤل، يرى مراقبون أن انحياز الجيش لن يكون من دون تبعات عليه، سواء في صورة مواجهة مع تشكيلات شبه عسكرية أخرى تُعتبر خصماً له، وعمل البشير على قوننتها لإبعاد أي احتمالات انقلاب بدعم من الجيش، كـ«استخبارات حرس الحدود»، و«قوات الدعم السريع»، أو حدوث انشقاقات في صفوفه، كما توقع القيادي في حركة «الإصلاح» المعارضة، عثمان جلال، خصوصاً أن البشير اتجه في مرحلة سابقة إلى عسكرة السلطة لتطويق نفسه بمؤيديين له من الجيش، من خلال تعيين حكام الولايات وتعيينات في الحكومة، الأمر الذي وضع المؤسسة العسكرية عملياً بين خيارين: حماية نظام البشير واستمرار الأزمة، أو الانحياز إلى الشعب بعيداً عن التبعات.

بطناً عن مرحلة انتقالية

موقف الجيش المتحول دفع الشرطة

إيران

خامنئي يستنكر استهداف «الحرس»: اليد العليا في المنطقة لنا

لن يتحقّق مايربهم، وإن اليد العليا في المنطقة اليوم» للثورة والجمهورية الإسلامية، وهي «تملك خيارات عدّة على مستوى المنطة والعالم أيضاً». وورأى أن «تقدم الثورة الإسلامية رغم 40 عاماً من المؤامرات ضدّ الجمهورية الإسلامية هو دليل عجز الأميركيين عن إيقاف تقدّم حركة الشعب الإيراني». أما الرئيس الإيراني، حسن روحاني، فقد حمل بشدة على الولايات المتحدة، واصفاً إياها بـ«زعيمية الإرهاب العالمي»، وفي كلمة بمناسبة «اليوم الوطني للتقنية النووية»، دافع روحاني عن الحرس الثوري، واصفاً رجاله بـ«حماة إيران» الذين «ضحوا بحياتهم لحماية شعبنا وثورتنا». وكشف أن بلاده باتت منذ العام الماضي تملك «توغاً من الصواريخ لا يمكنكم حتى تصوره»، محذراً الأميركيين من أنه «إذا ضغظتم علينا فسننتج بكثرة أجهزة الطرد المركزي أي. آر. 8 المتطورة». الرد «العملي» منطوقه، وفق وزير الخارجية التركي مولود فاتح شاهوش أوغلو، وفي مؤتمر صحافي مع نظيره القطري في أنقرة، انتقد العقوبات الأميركية والضغوط على إيران ودول أخرى، معتبراً أن القرار ضدّ جيش إيران الرسمي... ليس مفهوماً.

حضر: الحرس سربند من قدراته الدفاعية والهجومية



تقرير

«العموم» يوافق على تأجيل «بريكست»

كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي، ميشيل بارنييه، بدوره، إلى مدة التمديد ستكون مرهونة بطبيعة الطلب البريطاني، موضحاً أن «التמיד طويل الأمد سيكون نتيجة لتعهد ماي بالدخول في مقاربة جديدة للمفاوضات». في غضون ذلك، أقرّت الحكومة البريطانية، أمس، باستحالة التوصل إلى تسوية مع حزب «الحُمال المعارض» في شأن «بريكست» قبل القمة، وأعلنت أنها تعزّم إجراء مزيد من المحادثات لاحقاً هذا الأسبوع، علماً أن المحادثات بين الحزبين كانت قد بدأت الأربعاء الماضي، وقال متحدّث باسم الحكومة: «نريد ضمان عدم حقيقة مرفقة بطلب التمديد، وأن تكون ذات صدقية، بهدف الموافقة على ذلك التمديد في الأيام الثلاثة المقبلة، ونحن نعتقد أن ذلك ما سيحدث»، وخلافاً لتصرّحاته السابقة، نبّه الأوروبي.

(الأخبار، أ ف ب)

^[1] كبرى مفاوضي الاتحاد الأوروبي، ميشيل بارنييه، بدوره، إلى مدة التمديد ستكون مرهونة بطبيعة الطلب البريطاني، موضحاً أن «التמיד طويل الأمد سيكون نتيجة لتعهد ماي بالدخول في مقاربة جديدة للمفاوضات

^[2] كبرى مفاوضي الاتحاد الأوروبي، ميشيل بارنييه، بدوره، إلى مدة التمديد ستكون مرهونة بطبيعة الطلب البريطاني، موضحاً أن «التמיד طويل الأمد سيكون نتيجة لتعهد ماي بالدخول في مقاربة جديدة للمفاوضات